E

الأمم المتحدة

Distr.
LIMITED

E/ESCWA/SDD/2005/WG.3/4
14 December 2005
ORIGINAL: ARABIC

الإسكوا منظمة العمل الدولية

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

اجتماع فريق الخبراء حول تأثير العولمة على الوضع الاجتماعي
في المنطقة العربية
بيروت، ١٩-٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥

# العولمة والفقر وعدم المساواة في المنطقة العربية

إعداد
الدكتور محمود عبد الفضيل
كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة

ملاحظة: طبعت هذه الوثيقة بالشكل الذي قدمت به ودون تحرير رسمي. والآراء الواردة فيها هي آراء المؤلف وليست، بالضرورة، آراء الإسكوا.

05-0687

المحتويات

١. مقدمة: عمليات العولمة وتداعياتها الاقتصادية والاجتماعية ..... ٣

٢. عمليات العولمة وتفاقم التفاوت فى الثروات ما بين الشعوب والأمم ..... ٤

٣. الفقراء والفقر فى منطقة الاسكوا ..... ٩

٤. بطالة الشباب: القنبلة الاجتماعية المتفجرة فى المنطقة العربية ..... ١٦

٥. تفاقم مشاكل الإسكان العشوائى فى البلدان النامية ..... ١٧

٦. خطوط التمايز الاجتماعى الجديدة فى ظل العولمة ..... ٢٠

## ١ – مقدمة: عمليات العولمة وتداعياتها الاقتصادية والاجتماعية

يجب أن نفرق منهجياً بين قضيتين:

أ. **عمليات العولمة**، باعتبارها عمليات تاريخية تجرى فى مرحلة عليا من مراحل التطور الرأسمالى المعاصر.

ب. **خطاب العولمة**، وهو الذى يتعلق بالشق الترويجى للعولمة، فهناك خطاب إعلامى منظم يُروِّج لعمليات "العولمة" الجارية، ويُجمِّل وجهها، باعتبارها خيراً خالصاً للبشرية، وأن ثمارها سوف تعم كافة فئات المجتمع.

ونلاحظ أن العملية التاريخية الجارية "للعولمة" تتم من خلال ثلاث آليات أساسية:

أ. آلية ثورة المعلومات والاتصالات.

ب. دور النقود الالكترونية وحركة الأموال العابرة للحدود.

ج. نمو وتوسع نشاط الشركات الدولية "متعدية الجنسية"، من خلال عمليات الاندماج المتزايدة عبر القارات الثلاث: الأوروبية، الأمريكية،الآسيوية.

وتلك عمليات تاريخية جارية بالفعل لا يملك أحد انكارها، لكنها تطرح العديد من التساؤلات حول **التناقضات** الاقتصادية لمسيرة العولمة، وتداعياتها الاجتماعية والثقافية

إذ أن عمليات العولمة، فى رأى العلماء والباحثين الغربيين، ليست جديدة فى التاريخ الحديث، إذ أن هناك موجة للعولمة بدأت فى نهاية القرن الماضى، وتحديداً فى عام ١٨٧٠م، ثم انكسرت تلك الموجة بسبب تناقضات العولمة بحلول الكساد الكبير عام ١٩٢٩م. وبعد الانكسار لموجة العولمة التاريخية الأولى بسبب الكساد الكبير، توقفت عمليات العولمة خلال الثلاثينيات، وبعد الحرب العالمية الثانية، انغمس الغرب فى عملية إعادة البناء خلال الخمسينيات والستينيات، ثم بدأت الموجة الحديثة للعولمة تؤازرها التطورات التكنولوجية الحديثة منذ بداية الثمانينيات.

وحول "تناقضات العولمة"، على الصعيد الاقتصادى، فجر البروفيسور "**بول كروجمان**" (Paul Krugman)، أستاذ الإقتصاد المرموق فى معهد ماستشوتس للتكنولوجيا فى الولايات المتحدة، قضية على درجة كبيرة من الأهمية فى مقال منشور فى مجلة "Foreign Affairs" ، إذ يشير المقال إلى أن التطورات التكنولوجية الحديثة فى **مجال الإنتاج**، والتطورات الإجتماعية فى **مجال التوزيع**، وبما فى

ذلــك تراجع "دولة الرفاهة"، قد تعيد الإعتبار من جديد لنظريات "**فيض الإنتاج**" (Global Glut) التى سادت فى فترة ما بين الحربين فى القرن العشرين.

وفــى ظــل التغــيرات الجديــدة فــى أنماط تقسيم العمل وأساليب تنظيم الإنتاج، بفضل ثورة الإتصــالات والمعلومــات، هناك اعتراف متزايد بأننا **نشهد نهاية عصر** "**التوظف الكامل**" **و** "**الوظائف الدائمــة**" التى تؤمن الناس من خوف وقلق حول المستقبل. وأن معظم أفراد قوة العمل، باستثناء "**النخبة فائقــة المهــارة**"، سوف يتقلبون بين "التوظف غير الكامل" والبطالة المفتوحة (أو المقنعة) لفترات قد تطــول أو تقصر. ويقابل هذا تراجع وانسحاب "الدولة" من العديد من وظائفها الاجتماعية والاقتصادية، وتقلــص مظــلات التأميــنات والأمــان الاجتماعى. وهكذا فإن تفاقم هذا التناقض قد يقود إلى "قصور الاســتهلاك"، نتــيجة قصــور "الطلــب الفعال" لدى الفئات محدودة الدخل. وبالتالى يضعف الميل نحو الإســتثمار الجديــد. وحــتى عندما يحدث "النمو" الإقتصادى، دون زيادة فى حجم التوظف، لاسيما فى مجتمعات مثل مجتمعاتنا ذات المعدلات المرتفعة للنمو السكانى، فإن الأزمات الاجتماعية سوف تتفاقم.

وكل هذا يشير إلى أن هناك حدوداً تاريخية لعمليات العولمة بالمعنى الاقتصادى البحت.

أمــا بالنســبة **لخطــاب العولمة** على الصعيد الثقافى والأيديولوجى، فإن عناصر هذا الخطاب تحوى دعوة **للتنميط**، أو بالأحرى "**الاستنساخ**" على الصعيد العالمى. وضمن هذا الإطار، يجرى ترويج لمفهــوم "**القــرية الكونية**"، وكأن تلك "القرية الكونية" تتكون من شارع واحد كبير فسيح الجنبات يتسع للجمــيع، وكأن الكل يجرى بسرعة واحدة، بينما الكل يعلم جيداً أن تلك "القرية الكونية" هى قرية متعددة الشــوارع، ومــتعددة الأزقة والحارات، وأنها مجرد مفهوم "مصطنع" مثله مثل المبانى البراقة التى يتم تركيبها فى ستوديوهات هوليوود السينمائية.

وممــا يُشــير إلــى زيف هذه المقولة ذلك الحديث المتزايد عن خطوط التقسيم الجديدة المسماه "**خطوط تقسيم التكنولوجيا الرقمية**" **(The Digital Divide)**، التى تشير إلى أن هناك شمال وجنوب فى نفــس الــبلد الواحد، نتيجة خط التمايز بين الذين يمتلكون زمام ومقدرات "التكنولوجيا الرقمية" الحديثة والذين لا يمتلكون سبل التعامل والتواصل معها.

## ٢-. عمليات العولمة وتفاقم التفاوت فى الثروات ما بين الشعوب والأمم

كشف تقرير حديث للأمم المتحدة تحت عنوان "**حالة العالم الاجتماعية ٢٠٠٥**"، عن أنه على الرغم من النمو الاقتصادى غير المسبوق وخاصة فى آسيا، مازال يستحوذ ٢٠ فى المائة من شعوب

العالم على نحو ٨٠ فى المائة من الثروة على صعيد الاقتصاد العالمى. كذلك يشير التقرير، إلى أن " ٨٠ فى المائة من مجموع المنتجات الحيوانية يستفيد منها مليار شخص يعيشون فى العالم الأول، بينما الـ ٢٠ فى المائة الباقية يتقاسمها ٥ مليارات شخص يعيشون فى البلدان النامية".(١)

وهكذا يؤكد التقرير أن مسيرة العولمة رافقها تفاوت داخلى وخارجى كبير، له آثار سلبية على أسواق العمل ومستويات الأجور، كما تشكل البطالة مشكلة متزايدة فى معظم البلدان النامية: إذ أن ٤٧ فى المائة من العاطلين عن العمل حول العالم هم من الشباب، وعددهم يبلغ نحو ١٨٦ مليون شاب.(٢) وفى الوقت ذاته، يبقى ملايين الناس فى حالة فقر مدقع. إذ أن **ربع المشتغلين فى العالم لا يجنون أكثر من دولار واحد فى اليوم** .

وكما هو معروف، يزخر **خطاب التنمية المعاصر** بالعديد من مرادفات الغنى والفقر، ولعل آخر تلك المصطلحات هو مصطلح "**الفجوة الرقمية**" (Digital Divide)، ويقصد به تلك الفجوة التى تفصل بين من يملك المعرفة وأدوات استغلالها، وبين من لا يملكها وتعوزه أدواتها.(٣)

ووفقا للدكتور نبيل على والدكتوره نادية حجازى فى مؤلفهما الحديث "**الفجوة الرقمية**": تبرز الفجوة الرقمية كفجوة مركبة، تطفو ــ فوق طبقات متراكمة من فجوات عدم المساواة تصب فيها بصورة أو بأخرى، والتى تشمل:(٤)

- الفجوة العلمية والتكنولوجية.
- الفجوة التنظيمية والتشريعية.
- فجوات الفقر: فجوات الدخل والغذاء والمأوى والرعاية الصحية والتعليم والعمل.
- فجوات البنى التحتية بسبب غياب السياسات، وعدم توافر شبكات الاتصالات، وفى مدى القصور فى تأهيل القوى البشرية.

وفى تقديرهما، أن الفجوة بين الأغنياء والفقراء ــ إن استمرت الحال على ما هى عليه ــ سوف تزداد اتساعا، وبمعدلات متصاعدة، بفعل الدور الذى يلعبه المتغير المعلوماتى عبر الزمن. (٥)

وبالاستناد إلى أحدث البيانات المتاحة فى **تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٥**، الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائى، حاولنا تركيب مجموعة من المؤشرات التى تعبر عن نمط التباينات والتفاوتات الصارخة بين مجموعـــات من الدول الغنية ــ والنامية ــ والفقيرة، كما هو مبيـــن فى الجدول (١):

أ . مجمل البلدان النامية.

ب . البلدان العربية.

ج . البلدان الأقل نمواً.

د . بلدان افريقيا جنوب الصحراء.

مقارنة بـــ:

ه . بلدان شرق آسيا والباسيفيك.

و . مجموعة بلدان منظمة التعاون الإقتصادى والتنمية (OECD)، المعروفة بإسم "**نادى الفقراء**".

ز . البلدان "الأعلى دخلاً" ضمن مجموعة بلدان الـــ OECD.

## جدول (١)
## نسب مئوية حرجة للمقارنة بين مجموعات من الدول الغنية والنامية والفقيرة

(%)

| المؤشرات | بلدان OECD/ البلدان النامية | بلدان شرق آسيا والباسيفيك/ البلدان العربية | بلدان OECD الأعلى دخلا / البلدان الأفقر في العالم(أفريقيا جنوب الصحراء) |
|---|---|---|---|
| ١) الناتج المحلي الإجمالي (بليـــون دولار ) ( PPP 2003) | ١,٣٩ | ٥,٨٠ | ٢٢,٤٩ |
| ٢) دخل الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (دولار PPP 2003) | ٥,٩٥ | ٠,٩٠ | ١٦,٢٦ |
| ٣) نسبة صادرات السلع الصناعية إلى جملة الصادرات السلعية (٢٠٠٣) | ١,٠٨ | ٤,٣٠ | .. |
| عام ٢٠٠٢ | ١,١١ | ٥,٠٦ | ٢,٣١ |
| ٤) نسبة صادرات السلع "عالية التكنولوجيا" إلى جملة الصادرات الصناعية (٢٠٠٣) | ٠,٨٦ | ١٤,٥٠ | .. |
| عام ٢٠٠٢ | ١,١٠ | ١٤,٠٠ | ٥,٧٥ |
| ٥) خطوط التليفون الثابتة (لكل ألف من السكان) (٢٠٠٣ ) | ٤,٣٧ | ١,٨٣ | ٦٣,٠٠ |
| ٦) مستخدمي الإنترنت (لكل ألف من السكان) (٢٠٠٣) | ٧,٦٠ | ١,٦٣ | .. |
| عام ٢٠٠٢ | ٩,٣٧ | ٢,١٨ | ٤٦,٩٣ |
| ٧) إيرادات التراخيص وريع المخترعات (بالدولار للفرد الواحد) (٢٠٠٣) | ١٣٤,٣٣ | .. | .. |
| عام ٢٠٠٢ | ٢٢٨,٠٠ | ٢,٥٠ | ٨٥٦,٠٠ |
| ٨) نسبة الإنفاق على البحوث والتطوير إلى الناتج المحلي الإجمالي (١٩٩٧-٢٠٠٢) | ٢,٧٨ | .. | .. |
| (١٩٩٦-٢٠٠٢) | ٤,٣٣ | .. | .. |
| ٩) نسبة استهلاك الكهرباء الفرد الواحد (كيلووات-ساعة) (٢٠٠٢) | ٧,٤٦ | ٠,٧٤ | ١٩,١٥ |
| ١٠) نسبة الأمية بين البالغين (٢٠٠٣) | .. | ١,٤١ | .. |
| ١١) نسبة الأمية بين الشباب (٢٠٠٣) | .. | ١,٢١ | .. |
| ١٢) نسبة السكان الذين يعانون من سوء التغذية (٢٠٠٠-٢٠٠٢) | .. | .. | .. |

المصدر: تم تركيب هذا الجدول بواسطة المؤلف بالاستناد إلى بيانات تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٥ (نيويورك: برنامج الأمم المتحدة الإنمائى).

وفى ضوء هذه البيانات ، أمكن لنا حساب مجموعة من **النسب المئوية الحرجة** كما هو مبين فى الجدول (١)، لعل أبرزها ما يلى:

أ . أن الناتج المحلى الإجمالى لمجموعة بلدان شرق آسيا والباسيفيك يبلغ ٥,٨ ضعف مجمل دخل البلدان العربية (بما فيها البلدان المصدرة للنفط)، وذلك بعد أخذ فروق القوة الشرائية للعملة فى الاعتبار ( PPP ).

ب . يبلغ الناتج المحلى الإجمالى للبلدان الأعلى دخلاً لمجموعة OECD (البلدان الأعضاء فى منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية) ٢٢,٥ ضعف مجمل دخل البلدان الأفقر فى العالم (إفريقيا جنوب الصحراء)، بعد أخذ فروق القوة الشرائية للعملة فى الاعتبار.

ج . بلغت نسبة صادرات السلع "عالية التكنولوجيا" إلى جملة الصادرات الصناعية فى عام ٢٠٠٣ فى بلدان شرق آسيا والباسيفيك ١٤,٥ ضعف مجمل صادرات البلدان العربية.

د . بلغت نسبة استهلاك الكهرباء للفرد الواحد (كيلو وات ــ ساعة) عام ٢٠٠٢: فى بلدان منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية ( OECD ) ٧,٥ ضعف تلك النسبة فى مجموع البلدان النامية.

ه . بلغ عدد مستخدمى الإنترنت لكل ألف من السكان عام ٢٠٠٣ فى بلدان منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية OECD ٧,٦ ضعف نسبة مستخدمى الإنترنت لكل ألف من السكان فى مجمل البلدان النامية.

و . بلغت قيمة إيرادات التراخيص وريع المخترعات (بالدولار للفرد الواحد) عام ٢٠٠٣ فى بلدان منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية OECD ١٣٤,٣ ضعف نفس النسبة فى البلدان النامية. الأمر الذى ينهض دليلا على تعاظم حجم الفجوة فى مستوى التطور التكنولوجى بين بلدان منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية OECD (نادى الأغنياء) المصدرة للتكنولوجيا المتقدمة، ومجموعة البلدان النامية المستقبلة للتكنولوجيا المتطورة.

ورغم عدم توافر بيانات إحصائية كافية للتدليل على حجم التفاوتات بين البلدان الغنية والبلدان الفقيرة فى مستوى الثروات المادية والبشرية والمعرفية، فهناك العديد من الدلائل التى تشير إلى أتساع تلك الفجوة خلال حقبة التسعينات والسنوات الخمس الأولى من القرن الواحد والعشرين، فى ظل تسارع مسيرة العولمة، مما يطرح بقوة قضايا العدالة فى توزيع الموارد والثروات على الصعيد العالمى. وهكذا يثور التساؤل بقوة: هل العولمة أصبحت آلية لتكريس الفروق والتفاوتات أم للحد منها؟. ولعل العناصر الأوّلية للإجابة على ذلك التساؤل قد غدت واضحة فى ظل المعطيات الإحصائية الحديثة.

**٣- الفقراء والفقر فى منطقة الاسكوا**

تولى الأمم المتحدة والمنظمات الدولية أهمية كبرى لمكافحة وتخفيض مستويات الفقر فى العالم الثالث. ولعل أكثر المقاييس شيوعا لقياس الفقر هو اعتبار أى فرد يحصل على **دخل أقل من دولار واحد يوميا** بأنه يقع تحت **خط الفقر**. وهذا المقياس، رغم شيوعه، يعتبر مقياسا معيبا لأنه **لا** يعكس الاختلاف فى القدرة الشرائية للدولار الواحد عبر البلدان المختلفة، الأمر الذى يفسد العديد من المقارنات الدولية. (٦)

ولقد سادت خلال السنوات الأخيرة، موجة متزايدة من الكتابات عن "**الفقر**"، سواء على الصعيد العالمى أو المحلى. وتتسم تلك الدراسات بوجود مساهمات متنوعة فى مجالات الإقتصاد والإجتماع والأنثروبواوجيا والسياسة أحياناً، لأنها دراسات بطبيعتها متعددة المداخل والنظرات، فلا يمكن النظر إلى ظاهرة الفقر من زاوية واحدة. ومن هنا يشترك فى دراسة ظاهرة الفقر كل هذه الفروع من المعرفة. ولكن تقتصر هذه الدراسات فى معظمها على رصد الظاهرة، من حيث الحجم والأبعاد أو الخصائص، بينما لا تتعمق بما فيه الكفاية فى معرفة **كيفية إنتاج وإعادة إنتاج الفقر فى البلدان النامية.**

وإذا اعتبرنا المساهمة الرئيسية لهذه الدراسات هو المساهمة فى قياس "ظاهرة الفقر"، تظل بعض الأمور فى حاجة إلى تدقيق فى المفاهيم المستخدمة فى قياس الظاهرة . إذ يلاحظ تنوع المقاييس حول الفقر فبعضها يشير إلى **الفقر المدقع**، بينما يشير البعض الآخر إلى ما يسمى "**الفقر المعتدل**" أو "النسبى"، فكل هذه المقاييس بها درجة عالية من التحكم. وإذا كان المقياس الأكثر شيوعاً هو الذى يحاول تصنيف الأفراد فى المجتمع ما بين من هم فوق "خط فقر" معين، أو تحت هذا الخط، فهناك العديد من خطوط الفقر" التى يمكن حسابها فى البلد الواحد. ويستطيع المرء أن يحدد أعداد الفقراء وفق كل خط من هذه الخطوط!.

وفى ضوء بيانات الجدول (٢)، يتضح مدى التباين فى تقديرات "مستويات الفقر" حسب المعيار المستخدم: دولار واحد فى اليوم، دولارين فى اليوم، خط الفقر الوطنى.

جدول (٢)

مؤشرات فقر الدخل فى عدد مختار من البلدان العربية (١٩٩٠-٢٠٠٣)

| الدولة | نسبة السكان تحت خط فقر الدخل | | |
|---|---|---|---|
| | معيار دولار واحد فى اليوم | معيار دولارين فى اليوم | وفق خط الفقر الوطنى* |
| مصر | ٣,١ | ٤٣,٩ | ١٦,٧ |
| الأردن | ٢> | ٧,٤ | ١١,٧ |
| لبنان | .. | .. | .. |
| سوريا | .. | .. | .. |
| اليمن | ١٥,٧ | ٤٥,٢ | ٤١,٨ |
| تونس | ٢ > | ٦,٦ | ٧,٦ |
| الجزائر | ٢ > | ١٥,١ | ١٢,٢ |
| المغرب | ٢ > | ١٤,٣ | ١٩,٠ |
| السودان | .. | .. | .. |

* عن الفترة (١٩٩٠-٢٠٠٢).

المصدر: بيانات تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٥ (نيويورك: برنامج الأمم المتحدة الإنمائى).

وعلى رغم التفاوت فى منهجيات القياس، فإننا نتفق مع أديب نعمه [٧] فى أن خطوط الفقر الوطنية تبقى الأكثر تعبيراً نظراً لأنها تعكس الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للبلد المعنى. والمقصود بخط الفقر الوطنى هو **خط الفقر الأدنى** محسوباً وفق المنهجية الأكثر اعتماداً من المؤسسات الدولية (البنك الدولى والأمم المتحدة)، التى تميز بشكل عام بين **خط الفقر الأدنى وخط الفقر الأعلى**. ويعرض الشكل (١) تطور نسب الفقر وفقاً لخطوط الفقر الوطنية فى كل بلد.

**الشكل (١)**

**تطور نسب الفقر وفقاً لخطوط الفقر الوطنية**

**فى بلدان مختارة من بلدان الإسكوا**

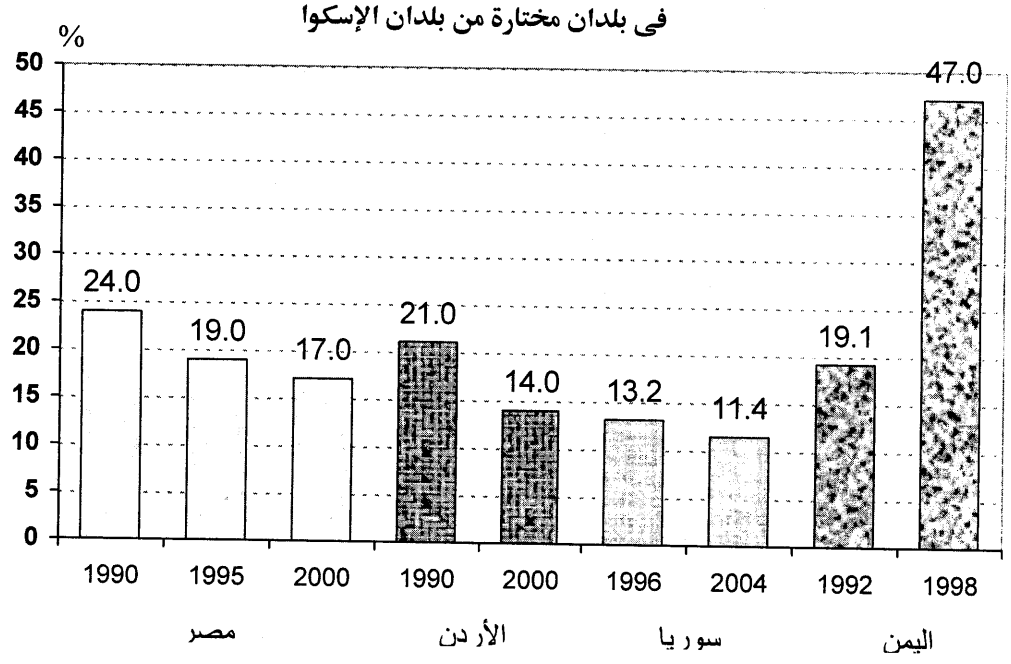


البلدان العربية فى مطلع القرن الواحد والعشرين، بالإضافة إلى مؤشر "جينى" الذى يعبر عن درجة عدم المساواة فى كل بلد على نحو تلخيصى.

جدول (٣)

معامل جينى وما يخص كل عشير من الإنفاق فى البلدان العربية (مطلع القرن العشرين)

| الدولة | العشير الأول | العشير الثانى | العشير الثالث | العشير الرابع | العشير الخامس | العشير السادس | العشير السابع | العشير الثامن | العشير التاسع | العشير الأخير | معامل جينى |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| مصر | ٣,٨٩ | ٥,١٥ | ٦,٠٤ | ٦,٨٤ | ٧,٦٩ | ٨,٦٢ | ٩,٧٩ | ١١,٣٧ | ١٤,١٥ | ٢٦,٤٥ | ٠,٣ |
| الأردن | ٥,٢٨ | ٥,٩٣ | ٦,٥٧ | ٧,١٥ | ٧,٧٨ | ٨,٢٨ | ٩,١٨ | ١٠,٦٢ | ١٤,٦٧ | ٢٤,٥٤ | ٣٢,٢٨ |
| الكويت | ٣,٥ | ٤,٥٦ | ٤,٥٦ | ٤,٥٦ | ٨,٦٨ | ٨,٩٢ | ٨,٩٢ | ١٢,٦٢ | ١٥,٢٩ | ٢٨,٣٧ | ٠,٣٥ |
| لبنان | ٥,٩٤ | ٦,٥ | ٦,٨٩ | ٧,٥١ | ٨,١٨ | ٨,٥٤ | ٩,٨٥ | ١١,٢٩ | ١٣,٣٩ | ٢١,٩٣ | ٠,٢٢ |
| عمان | ١,٤٩ | ٣,٢ | ٤,٤٨ | ٥,٧٧ | ٧,٤ | ٨,٧٨ | ١٠,٥٨ | ١٢,٦٩ | ١٦,٣١ | ٢٩,٣ | ٠,٤١ |
| فلسطين | ٢,٩٨ | ٤,٣٩ | ٥,٥٢ | ٦,٤٧ | ٧,٤٥ | ٨,٥٧ | ١٠,٠٤ | ١٢ | ١٥,٢٧ | ٢٧,٣ | ٠,٣٤ |
| الإمارات العربية المتحدة | ٣,٩٥ | ٥,١ | ٦,٤٦ | ٧,٦٧ | ٨,٥٩ | ٩,٥٦ | ١٠,٣٨ | ١١,٥١ | ١٦,١٦ | ٢٠,٦٢ | ٠,٢٧ |
| اليمن | ١,٦٥ | ٣,١٤ | ٤,٢٧ | ٥,٣٨ | ٦,٥٥ | ٧,٩٦ | ٩,٧١ | ١٢,١٢ | ١٦,٢ | ٣٣,٠٢ | ٠,٤٤ |

المصدر: تقديرات الدكتورة هبة الليثى باستخدام مسوح الدخل والإنفاق للأسرة.

ورغم تسليمنا بأن العديد من الباحثين العرب والأجانب لقضايا توزيع الدخل الشخصى لا يجدون مخرجاً من مأزق عدم توافر بيانات تفصيلية عن توزيع الدخل سوى اللجوء إلى بيانات ميزانية الأسرة (أو الدخل والإنفاق) بالعينة للوصول إلى صورة تقريبية لتوزيع الدخل عند نقاط زمنية مختلفة، إلا أننا لدينا العديد من التحفظات عن مدى الاعتماد على تلك البيانات للوصول إلى استنتاجات قطعية الدلالة حول التغيرات التى تطرأ على خريطة توزيع الدخل فى المجتمعات العربية.

**أولاً:** عادة ما يكون حجم عينة ميزانية الأسرة صغيراً مقارنة بالمجتمع الكلى فى أى حال من الأحوال من ١٥ ألف أسرة إلى ٢٥ ألف أسرة أو ٥٠ ألف أسرة (فى الريف والمدينة)، مما ينتج عنه ارتفاع حجم **خطأ المعاينة العشوائى** الناتج عن "فروق الصدفة" بين وحدات المجتمع الأصلى التى يجرى سحب العينة منه، وبين تلك الوحدات (أو الأسر) التى لم تشأ الصدفة أن تكون ضمن مفردات العينة العشوائية المسحوبة. ولعله من المعروف أن من بين أخطاء التحيز الشائعة بهذا الصدد هى أن **الأسرة الفقيرة ومحدودة الدخل** تميل إلى إعطاء بيانات مغالى فيها حول حجم إنفاقها الاستهلاكى، بينما **تميل الأسر الغنية وميسورة الحال** إلى عدم الإفصاح عن كل بنود الإنفاق الاستهلاكى. وبالتالى يتم تسجيل حجم إنفاقها بأقل من قيمته الحقيقية، مما يترتب عنه إعطاء صورة مبالغ فيها عن **درجة المساواه** فى توزيع الإنفاق الاستهلاكى بين الشرائح المختلفة فى المجتمع.

**ثانياً:** من المستقر علمياً أن نمط توزيع الإنفاق الاستهلاكى بين الفئات الدخلية المختلفة هو عادة أكثر عدالة ومساواه من **نمط توزيع الدخول** ذاتها، أى بعد إدخال "الهوامش الإدخارية" لكل فئة دخلية فى الإعتبار. إذ أن جانباً هاماً من عدم عدالة التوزيع للدخل فى مجتمع معين إنما يعود بصفة أساسية إلى الفروق الشاسعة فى "**الهوامش الإدخارية**" التى تنطوى عليها دخول الأفراد ولا تذهب لأغراض الإنفاق الاستهلاكى.

وصحيح أن معظم الباحثين فى هذا المجال يحاولون التغلب على هذه المشكلة عن تقدير "دوال إدخار" (Saving Finctions) لتناظر كل فئة إنفاقية، بهدف الوصول إلى تقدير، لتلك "الهوامش الإدخارجية" التى لا تشملها بيانات ميزانية الأسرة. إلا أن هذه التقديرات، مهما بلغت درجة جودتها، لا تستطيع أن تصل بنا إلى تقدير معقول وحقيقى لحجم الإدخار لدى بعض الفئات الدخلية خاصة تلك المرتفعة الدخل والتى تتربع على قمة التوزيع (العشرة فى المائة الأعلى دخلاً). وكذلك لا تستطيع أن تعطينا تقديراً معقولاً لحجم السحب من المدخرات (أو الاقتراض) لدى الفئات الأدنى دخلاً والتى تقع فى قاع خريطة توزيع الدخل (الـ٢٠% أو ٣٠% فى قاع الخريطة التوزيعية).

وغنى عن البيان أن عدم معرة الهوامش الادخارية الحقيقية (الموجبة والسالبة) لدى الفئات الأعلى والفئات الأدنى يؤثر تأثيراً بالغاً على تحديد المواقع للفئات الدخلية المختلفة على خريطة توزيع الدخل الشخصى، ومن ثم على قياس درجة المساواة أو التفاوت فى التوزيع.

بل أننا نصل لأبعد من ذلك، إذ أنه فى بعض الأقطار العربية، لا نستطيع الامساك بشكل إحصائى دقيق بالأوضاع الدخلية الحقيقية **للخمسة فى المائة الأكثر فقراً الذين يقعون فى قاع التوزيع**، حيث أن معظمهم من الفئات الهامشية التى ليس لها مأوى أو دخل ثابت ومحدد، وبالتالى فهى تسقط من حسابات توزيع الدخل المستند إلى بيانات ميزانية الأسرة. ومن ناحية أخرى، فإن أصحاب الدخول العليا (**وليكن الخمسة فى المائة الأكثر غنى**)، الذين يتربعون على قمة التوزيع، يصعب علينا الامساك بحجم دخولهم الحقيقية "المعلنة وغير المعلنة" نتيجة إتساع نطاق التهرب الضريبى لمعظم دخولهم وضآلة حجم انفاقهم بالنسبة لدخولهم الحقيقية.

**ثالثاً:** لكى يمكن لنا المقارنة بين درجة المساواة (أو العدالة) لتوزيع الدخل عند نقاط زمنية مختلفة لابد لنا من الاتفاق على مقياس واضح يقيس درجة العدالة (أو التفاوت) فى توزيع الدخل الشخصى فى مجتمع ما. ولعل المقياس الأكثر شيوعاً هو "**معامل جينى**" (Gini Coefficient). ولكن الأمر الهام الذى تجدر الاشارة إليه هنا هو أن "**معامل جينى**" يتحيز للفئات الدخلية الوسطى بالدرجة

الأولى، وبالتالى لا يعكس التحولات التى تحدث عند قمة أو قاع التوزيع. وبعبارة أخرى، فإن "معامل جينى"، يعطى وزناً أكبر للتغيرات التى تحدث فى مركز التوزيع ذاته مقارناً بالتحولات التى تحدث عند أطراف التوزيع، أى أنه متحيز نحو التحسن الذى يطرأ على أوضاع الفئات الدخلية الوسطى.

ومن بين المقاييس الإجمالية الأخرى التى تقيس درجة "اللا مساواة" فى توزيع الدخل "معامل الاختلاف" (Coefficient of Variation)، وهو يعطى وزناً متساوياً للتغيرات فى التوزيع عند مستويات الدخل المختلفة، "والإنحراف المعيارى للوغاريتمات" (Standard Deviation of Logarithms) الذى يعطى وزناً أكبر للتغيرات التى تحدث عند مستويات الدخل الدنيا، و"**مقاييس المدى الربيعى**" (Interquartile Measures) التى تعكس التغيرات التى تطرأ على فئات الدخل المتوسط (الخمسين فى المائة الوسطى للمتحصلين على الدخل).

وخلاصة القول، أنه لا يوجد مقياس إجمالى وحيد "غير متحيز" يلخص لنا درجة العدالة (أو التفاوت) فى توزيع الدخول الشخصية، إذ أن كلاً من هذه المقاييس والمؤشرات العامة التلخيصية إنما يتأثر بالأوزان المختلفة للفئات الدخلية التى تقع فى قمة، أو وسط، أو قاع التوزيع. وهذا يقتضى بدوره الحذر فى تفسير نتائج بعض المقارنات الإحصائية حول درجة التحسن فى توزيع الدخل التى تستند إلى **مؤشر جينى** وده، كما تميل معظم الأبحاث المتداولة فى هذا المجال.

كذلك لابد من الإشارة إلى الخلط السائد بين التحسن فى متوسطات الدخل الفردى وبين التحسن فى التوزيع النسبى للدخول الشخصية فى المجتمع بأسره. إذ يلجأ الكثير من الباحثين إلى عقد المقارنات حول التحسن (أو التدهور) الذى يلحق بالنصيب النسبى للأجور، باعتبارها **عائد العمل** إلى الناتج المحلى الإجمالى، لاستخلاص بعض النتائج حول تدهور النصيب التوزيعى للمتكسبين بأجر فى توزيع الدخل القومى. إلا أننا نعتقد أن هذا المؤشر يفقد أهميته النسبية كمؤشر توزيعى فى ظل التفاوت الهائل فى هيكل الأجور المدفوعة (وما فى حكمها من مدفوعات ومزايا عينية) فى ظل السياسات الليبرالية الجديدة المطبقة فى العديد من الأقطار العربية منذ الثمانينيات. فالعبرة هنا – من وجهة نظر التفاوت فى توزيع الدخل – هى بدرجة التفاوت (أو التباين) التى تسود أيضاً داخل هيكل توزيع الأجور والمرتبات.

وهنا نود الإشارة إلى نقطة منهجية هامة تكون عادة مصدر خلط وإلتباس فى التعميمات التى تطلق على التحسن فى توزيع الدخول بين الأفراد. وتلك النقطة تتعلق بالخلط بين التحسن الملموس فى مستويات الدخول النقدية، والرواج فى الأحوال المعيشية، لأعداد كبيرة من الناس وفئات مهنية اقتصادية

معينة فى الريف والمدينة فى السبعينيات وبين التحسن (أو التدهور) فى التوزيع النسبى (**أى المراكز النسبية**) للدخول فى إطار خريطة عامة لتوزيع الدخل.

فالتحسن الذى قد يطرأ على متوسطات الدخول النقدية للأفراد والجماعات المهنية المختلفة لا يتناقض بالضرورة مع ارتفاع درجة عدم المساواة (والتفاوت) فى التوزيع النسبى للدخول الشخصية فى المجتمع عموماً. إذ أن المسألة تتعلق هنا بالأوزان النسبية المختلفة التى يجرى بها التحسن فى مستويات الدخول النقدية للفئات المختلفة (عالية ومتوسطة ومحدودة الدخل). فالعبرة إذن، فى التحليل الأخير، هى بالمحصلة النهائية على التوزيع النسبى للدخول فى المجتمع.. حيث يكتسب الحديث عن التفاوت أو العدالة فى توزيع الدخول والثروات كل المعنى الذى نقصده جميعاً عند الحديث عن العدالة التوزيعية للدخول والثروات.

ورغم ما تشير إليه الإحصاءات من تحسن محدود فى مستوى الفقر فى بعض البلدان مثل: مصر والأردن، فإن القضية الجديرة بالعناية هى: ما هو دور **العوامل الظرفية**: المعونات وتحويلات العاملين فى الخارج ومدفوعات "الفساد الصغير" فى تحسين دخول الفقراء؟ وبالتالى مدى **استدامة ذلك التحسن** فى المستقبل؟

وعلى سبيل الإجمال، يلاحظ أن نمط التوزيع للدخول (**أو "درجة الاستقطاب"**) تكاد تكون واحدة فى معظم البلدان العربية، إذ يستأثر "العشرون فى المائة" الذين يقبعون فى قمة التوزيع على نحو **نصف الدخل القومى**، بينما يتراوح نصيب الأربعون فى المائة "الأكثر فقراً من السكان ما بين ١٢% و ٢٠% على الأكثر، على النحو الذى يوضحه الجدول (٤)

**جدول (٤)**
**مقارنة بعض مؤشرات الاستقطاب بين الفقراء والأغنياء فى مجموعة مختارة من البلدان العربية**

| الدولة | مصر | الأردن | المغرب | تونس |
|---|---|---|---|---|
| نصيب العشرون فى المائة فى قمة التوزيع (Top 20%) | ٪٤٣,٦ | ٪٤٤,٤ | ٪٤٦,٤ | ٪٤٧,٣ |
| نصيب الأربعين فى المائة فى قاع التوزيع (Bottom 40%) | ٪٢٠,٦ | ٪١٩ | ٪١٧,١ | ٪١٠,٨ |

المصدر: البنك الدولى، مؤشرات التنمية فى العالم، عام ٢٠٠٤.

**٤-. بطالة الشباب: القنبلة الاجتماعية المتفجرة فى المنطقة العربية**

تعتبر **بطالة الشباب** هى أهم مشكلات البطالة على الإطلاق. ووفقاً للتعريف العالمى فإن الشباب هم من تتراوح أعمارهم بين ١٥ – ٢٤ عام، وتبدأ الفئة العمرية من السن المعترف به عالمياً كسن يمكن ترك التعليم فيه حتى السن المتوقع أن يكون الفرد فيه قد أتم المستوى التعليمى المرتفع فيه. ومن الملاحظ أحياناً أنه قد يدخل الأفراد سوق العمل فى سن مبكر حتى قبل ١٥ عاماً وأحياناً أخرى قد يتأخر إنتقال الفرد من التعليم إلى سوق العمل إلى أواخر العشرينات أو أوائل الثلاثينات. وبالنسبة للدول العربية فإن ٢٠% من السكان فى المتوسط تتراوح أعمارهم ما بين ١٥-٢٤ عاماً. و"**بطالة الشباب**" تلك تعتبر قنبلة زمنية موقوتة فى معظم بلدان المنظمة العربية"، ذات أبعاد إقتصادية وسياسية وإجتماعية.

إذ أن تفاقم البطالة فى صفوف الشباب "المتعلم" يطرح أبعاداً جديدة ومتفجرة على الصعيد الاجتماعى، إذ لم تعد البطالة التى تواجه معظم البلدان العربية تلك البطالة التقليدية المنتشرة فى صفوف فئات "**العمالة غير الماهرة**"، كما كان الحال فى الخمسينيات والستينيات، بل تلك البطالة المتعلقة "بالشباب المتعلمين"، مما يرفع من **نسبة الإعالة المالية** (وليس الديموجرافية) فى إطار الأسرة المعيشية، التى تنوء بالعديد من الأعباء المالية.

وتواجه المجتمعات العربية، **أزمة الإحباط** التى يعانى منها "الشباب العاطل" أو الذى يقوم بأعمال متقطعة دون مستوى تأهيله المهنى، ناهيك عن انسداد أفق الاستقرار الوظيفى وسبل الترقى أمامه.

**إطار رقم (١ )**
**البطالة فى منطقة الإسكوا [٧]**

(أ) تفيد تقديرات منظمة العمل الدولية بوجود حوالى ٥,٥ ملايين فرد دون عمل فى منطقة الإسكوا فى عام ٢٠٠٤، مما يشكل معدل بطالة بنسبة ٩,٣ فى المائة لتلك السنة، مقارنة بمعدل نسبته ٨,٨ فى المائة فى عام ١٩٩٢. وقد تراوحت معدلات البطالة بين أقل من ١ فى المائة فى الكويت وأكثر من ٢٨ فى المائة فى العراق وفلسطين خلال الفترة ٢٠٠١ ــ ٢٠٠٣.

(ب) يوجد حوالى مليونى امرأة مستعدة للعمل فى منطقة الإسكوا، ولكنهن لا يستطعن العثور على عمل. بالإضافة إلى ذلك، كان معدل البطالة لدى النساء ضعف معدل البطالة لدى الرجال فى عام ٢٠٠٤، حيث بلغ ١٥,٤ فى المائة للنساء مقابل ٧,٥ فى المائة للرجال. ويلاحظ هذا الوضع بشكل خاص فى عُمان، حيث كان معدل النساء أعلى بنسبة ٢٠ نقطة تقريباً من معدل بطالة الرجال فى عام ٢٠٠٠. ولم يتجاوز معدل بطالة الرجال نظيره لدى النساء بصورة هامة إلا فى ثلاثة بلدان أعضاء فى الإسكوا هى العراق وفلسطين واليمن.

(ج) بلغ معدل البطالة لدى الشباب[٨] ٢٢,٢ فى المائة فى عام ٢٠٠٤، مقارنة بنسبة ٢١,٤ فى المائة فى عام ١٩٩٢. ومن الناحية المطلقة، كانت أرقام البطالة لدى الشباب فى ازدياد خلال الـ ١٢ عاماً الماضية، حيث ارتفع عدد الشباب العاطلين عن العمل من ١,٨ مليون فرد فى عام ١٩٩٢ إلى ٣ ملايين فى عام ٢٠٠٤. وعلاوة على ذلك، كان ٥٤ من كل ١٠٠ عاطل عن العمل ضمن فئة الشباب مما يشكل أكثر من نصف جميع العاطلين عن العمل.

**٥-. تفاقم مشاكل الإسكان العشوائى فى البلدان النامية**

أصبحت مناطق واسعة من السكن العشوائى "غير الرسمى" (بوضع اليد) فى أنحاء كثيرة من العالم مرتبطة بشكل وثيق بالفقر والحرمان من الخدمات الأساسية والدخل المنتظم. ويتم النظر الآن، فى الكتابات الدولية، إلى أن "فقر الدخل" و"فقر القدرات"، على أساس كونه السمة الأساسية لمناطق السكن العشوائى وغير الرسمى.

ووفقاً لبعض التعريفات، ترتبط تلك المناطق بمجموعات من السكان تتسم أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية بالهشاشة، مثال ذلك المهاجرين الجدد والنازحين والأفراد المهمشين فى قوة العمل.

وبعـــبارة أخرى، يمكن اعتبار تلك المناطق فضاء للإقصاء الاجتماعى فى المناطق الحضرية فى بعض المدن الكبرى.(٩)

ومع مرور الوقت، تتشكل "**المدن المجزاة**" (Divided Cities) فى المناطق الحضرية: المدن العلـــيا والمـــدن الســـفلى وأشباه المدن، مما يزيد من **حجم الانفصام الاجتماعى والمكانى والسكنى عبر الزمـــن**. وقـــد وصـــل الأمر ببعض المحللين إلى حد وصف مناطق السكن العشوائى على أنها "المدن الهامشـــية" (Residual City) التى تضم الفقراء الأكثر فقراً، وآخرين ممن يعتمدون فى سبل معيشتهم على الأنشطة الهامشية، غير القانونية أحياناً.

ولعـــل ظهـــور المجـــتمعات والمـــناطق العشوائية (Squatter Settlements) فى المناطق الحضـــرية فى العديد من بلدان "الإسكوا"، يخلق جغرافيا اجتماعية واقتصادية جديدة. وهذا يطرح بدوره قضايا على درجة عالية من الخطورة بالنسبة لمستقبل التطور الإجتماعى والإقتصادى فى بلدان "منطقة الإسكوا". ففى حالة سوريا، على سبيل المثال، هناك نحو ثلث سكان المدن والمناطق الحضرية يعيشون فى ما يسمى مناطق المخالفات (الإسكان العشوائى) (راجع جدول "٥").

وتعود أسباب ظهور مناطق "الإسكان العشوائى" فى بلدان المنطقة العربية إلى الهجرة الواسعة مـــن الـــريف إلى المدينة وإلى النمو الديموجرافى الهائل فى المدن أو صعوبة استيعاب هذه العمالة أو الـــزيادة السكانية حتى فى القطاعات التقليدية. ونظراً لأن هؤلاء الأفراد أصبحوا خارج العملية الإنتاجية للمجـــتمع، فخلقـــوا مجـــتمعاً خاصاً بهم هو العشوائيات (أو **ريف المدينة**). ولم يعد هذا المجتمع مجرد ظاهـــرة ســـكانية أو إقتصـــادية ولكنه ظاهرة إجتماعية لها حيز سكانى محدد. إذ أدى ذلك إلى ظهور مجـــتمع جديد هو **ريف المدينة**، له قيَّمه المتخلفة، وله ملامحه الإجتماعية المتميزة، وله عالمه السياسى الخاص به.

ويوضـــح الجدول (٥) الوزن النسبى لساكنى "**مناطق المخالفات**" العشوائية فى مدن ومحافظات متنوعة فى سوريا بالنسبة لمجموع السكان.

**جدول (٥)**

**سوريا: توزيع سكان مناطق المخالفات جغرافياً (٢٠٠٣)**

(الأعداد بالألف)

| المحافظة | مجموع السكان | عدد الأسر المعيشية | سكان مناطق المخالفات | نسبة سكان مناطق المخالفات إلى مجموع السكان (٪) |
|---|---|---|---|---|
| دمشق | ١٦٤٥,٣ | ١٢٢,٢ | ٦٠٨,٨ | ٣٧ |
| حلب | ٢١٤٩,٩ | ٥٨,٢ | ٣٥٩,٠ | ١٦,٧ |
| حمص | ٧٠٦,٣ | ٨٢,٧ | ٤١٣,٢ | ٥٨,٥ |
| حماه | ٣٤٤,٣ | ٥,٦ | ٣٠,٦ | ٨,٩ |
| اللاذقية | ٣٧٠,٠ | ١٩,٨ | ١٤٩,١ | ٤٠,٣ |
| إدلب | ١١٢,٠ | ٠,٤ | ٢,١ | ١,٩ |
| الحسكة | ١٥٨,٧ | ٢١,٢ | ١٣٥,٤ | ٨٥,٣ |
| دير الزور | ٢٠٣,٤ | ١٣,٧ | ٨٣,٦ | ٤١,١ |
| طرطوس | ١٤٠,٠ | ٦,٦ | ٣٩,٦ | ٢٨,٣ |
| الرقة | ٢٤٤,١ | ٢٥,٥ | ١٨١,٦ | ٧٤,٤ |
| درعا | ١٠٦,٥ | ١,٠ | ٨,٠ | ٧,٥ |
| السويداء | ٧٠,٠ | ٣,٦ | ١٨,١ | ٢٥,٩ |
| الإجمالى | ٦٢٥٠,٧ | ٣٦٠,٣ | ٢٠٢٩,٣ | ٣٢,٥ |

**المصدر**: قاعدة بيانات وزارة الإدارة المحلية.

هـــذا المجـــتمع العشوائى، أو الهامشى، ينهض على نوع من الإقتصاد العرفى الذى يتكئ على الأنشـــطة "غـــير المنظمة"أو "الطفيلية" والسكان النشطون إقتصادية فى إطاره ليس لديهم دخل منتظم أو مـــأمون، ولـــيس لديهـــم مســـارات مهنية محدد، بل أن مسارات حياتهم الاقتصادية والاجتماعية تتسم بالعشوائية. (١٠)

وعـــادة مـــا توجـــد الأحياء والمستوطنات البشرية الهامشية، أو العشوائية، فى أطراف المدينة (Shanty Towns)، وهـــى بطبيعتها أحياء متخلفة تعانى من نقص فادح فى الخدمات والمرافق، وتتسم بخصـــائص أيكولوجية وعمرانية متميزة. فغالباً ما يكون ذلك الحى، أو المستوطنة البشرية، عبارة عن

عـــدة حـــارات وعطفـــات غـــير منظمة، ضيقة المساحة، ملتوية ومتعرجة، والطرقات غير مبعدة أو مرصوفة، مليئة بالحفر والنتوءات، وتتميز بإرتفاع نسب التلوث.

وهذا يؤدى بدوره إلى تعميق "**الانفصامية الداخلية**" وانقسام المجتمع والبلد الواحد إلى "جزر منعزلة" تتعايش فيما بينها بصعوبة بالغة، مما يفتت فى عضد الأمة ويعمق التناقضات الاجتماعية والثقافية فى البلد الواحد.

**٦- خطوط التمايز الاجتماعى الجديدة فى ظل العولمة**

يلاحظ أنه منذ بداية الثمانينات، فإن المدن والمراكز الحضرية فى العديد من بلدان منطقة الإسكوا، أخذت تنقسم تدريجياً إلى ثلاثة تكوينات اقتصادية – إجتماعية- غير متجانسة، بل متنافرة، فلم تعد المدن قاصرة على ثنائية المناطق الراقية (The upper town)، والمناطق الشعبية التقليدية (The lower town)، كما كان الحال فى الماضى، بل أضيف إليها تجمع بشرى جديد يتركز فيما يسمى "**بالمناطق العشوائية**". وليس هناك من شك أن "المسافة الاجتماعية" والتباينات الاقتصادية والثقافية، بين تلك التكوينات الثلاث تزداد وتتسع مع مرور الزمن، فى غيبة سياسة عامة نشطة وحازمة تعالج تلك التناقضات قبل استفحالها وتفاقمها.

ولقد برزت، نتيجة لذلك، تقسيمات وخطوط جديدة للتمايز الاقتصادى – الاجتماعى:

أ - التمايز بين "**المهمشين والمستضعفين**" من ناحية، وبين "المستوعبين" و"المندمجين" فى الاقتصاد والمجتمع الحديث (المعوَّلم)، من ناحية أخرى.

ب- التمايز بين "**المتضررين**" وبين "**المنتفعين**" من التطورات والإجراءات الاقتصادية الليبرالية الجديدة (مثل تحرير الأسواق، الخصخصة، العولمة).

ولذلك، لابد من تبنى "معيار مركب" يأخذ بعين الاعتبار الخصائص الاقتصادية والسياسية والثقافية للشرائح الطبقية التى تتكون منها تلك المجتمعات التى تقع داخل أحزمة الفقر والبؤس فى أرياف المدن العربية، فى ظل الأنماط الجديدة لتقسيم العمل والأنماط الاستهلاكية والادخارية الجديدة وعمليات الاستلاب الثقافي المتزايد.

## خلاصة وتوصيات

كما يتضح من ثنايا هده الدراسة، أن مسيرة العولمة قد رافقها تفاوت كبير وآثار غير متماثلة فيما بين البلدان أو داخل البلد الواحد مما أدى إلى تعميق التناقضات على جميع المستويات: الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية والثقافية. ولذا يجب حصار تلك التداعيات السلبية للعولمة في المنطقة العربية، وفي منطقة الإسكوا على وجه الخصوص. وذلك من خلال الرصد المستمر لها على أساس دوري. وفيما يلي سنشير إلى أهم القضايا التي تحتاج إلى عناية خاصة من راسمي السياسات في المجالين الاقتصادي والاجتماعي:

أولا، حول الفقر:

اقتصرت المعالجات لظاهرة الفقر في معظمها على رصد الظاهرة من حيث الحجم والأبعاد والخصائص، بينما المطلوب في المرحلة القادمة دراسة آليات كيفية إعادة إنتاج الفقر في الريف والمدينة العربية، لإيجاد الحلول ووضع السياسات لتلك الأقسام من السكان التي تقبع داخل "مصائد الفقر" جيلا بعد جيل.

ثانيا، حول البطالة:

ليس هناك من شك في أن ظاهرة البطالة (وخاصة في صفوف الشباب المتعلم)، أخذت أبعادا درامية خلال حقبة التسعينات. وكما تشير الدراسة والإحصاءات أن تلك الظاهرة تشكل قنبلة اجتماعية قابلة للتفجر إذا ما ظلت المعالجات سطحية وجزئية. إذ أن استمرار تلك الظاهرة وبهذا الحجم الكبير يؤدي إلى الاغتراب والإحباط في صفوف الشباب. هذا بالإضافة إلى ارتفاع معدلات "الإعالة المالية" في إطار الأسر التي تعاني أصلا من الفقر الشديد ومحدودية الدخل.

وجدير بالإشارة هنا، أن الأزمة الحقيقية إنما تكمن في طبيعة سوق العمل الذي يتسم بالتجزئة في المنطقة العربية، وتلعب العولمة دورا متزايدا في تعميق دلك الانقسام في سوق العمل حيث يوجد سوق عمل أولى primary labor market لأبناء الصفوة الاجتماعية والاقتصادية ذات التعليم المتقدم والصلات العائلية الواسعة، حيث لا توجد بطالة واسعة في صفوف الشباب المتعلم، بينما يوجد سوق ثانوي secondary market يكتظ بالباحثين عن فرص توظف، من أبناء الطبقات الفقيرة والوسطى الصغيرة، حيث لا توجد فرص عمل كافية بل يكون معظمها متقطعا ومؤقتا.

لذا، يجب إعادة النظر في السياسات المتعلقة بسوق العمل ومخرجات النظام التعليمي في المنطقة العربية، والعمل على تحقيق أكبر قدر من العدالة في تكافوء الفرص، ويمكن أن تلعب وكالة التشغيل

العربـــية، دورا فـــي تنسيق عمليات التوظيف والهجرة فيما بين البلدان العربية، حتى لا يتم تسرب قسم كبـــير مـــن تلك القوى العاملة الشابة إلى البلدان المتقدمة للقيام بأعمال دنيا وغير مأمونة. ويرتبط بذلك إعـــادة النظر في سياسات وهياكل الأجور، للحد من التفاوت الكبير في تلك الهياكل، لذات التخصصات والكفـــاءة في ظل السياسات الليبرالية الجديدة تحت تأثير موجات العولمة التي تؤدى إلى تعميق الثنائية الاقتصادية الاجتماعية في البلدان العربية.

ثالثا، حول التهميش والإقصاء الاجتماعي:

أشـــرنا فـــي هـــذه الدراســـة إلى خطورة توسع وارتفاع حجم سكان "المناطق العشوائية" في العواصم والحواضـــر العربـــية خـــلال العقدين الأخيرين. ويؤدي ذلك بدوره إلى التهميش والإقصاء الاجتماعي لأقســـام مـــتزايدة من السكان في المنطقة. وعند مقاربتنا لمفهوم "المهمشين"، نظرنا إلى عملية التهميش والإقصـــاء الاجتماعي ليس باعتبارها "حالة اقتصادية" ، بل باعتبارها "حالة اجتماعية وإنسانية". فهناك بعـــض الفقـــراء يستطيعون الحصول على بعض الدخل المرتفع لفترة محدودة، من خلال أعمال مؤقتة ومـــتقطعة، فالمشكلة بهذا هنا ليست مشكلة "مستوى الدخل" بقدر ما هي " الإطار الاجتماعي العام الذي يتحرك فيه الإنسان بأبعاده الاجتماعية والاقتصادية والثقافية. وبهذا الخصوص يجب الاهتمام بظاهرة ما يمكـــن تســـميته الإنهـــاك الاجتماعـــي إذ قد ينجح البعض من هؤلاء المهمشين في العمل ساعات عمل إضـــافية أطول، أو أثناء عطلة نهاية الأسبوع في سبيل تحسين أوضاعهم الدخلية، لكن ذلك يكون على حســـاب الوقت المخصص للاستمتاع بوقت الفراغ أو البقاء مع الأسرة وهكذا قد لا يكون لديهم متسعا مـــن الوقت للتثقف (بالقراءة ولو من خلال جريدة) أو للاجتماعيات (الجلوس على مقهى مع الأصدقاء) وهو ما يؤدى بدوره إلى نوع من الفقر الاجتماعي والثقافي والمعنوي.

لـــذا، لابـــد من عمل برامج للأنشطة الترويحية والثقافية في المناطق العشوائية وأحزمة الفقر في المدن والحواضر العربية، حتى لا تتعمق الفروق والتمايزات بين شمال وجنوب في إطار البلد الواحد.

رابعا، مخاطر "خط التقسيم الرقمي" the digital divide :

لعـــل مـــن أخطر تداعيات العولمة في منطقتنا العربية، نشوء ذلك الخط الذي يفصل بين الذين يمتلكون وســـائل التعامل مع التكنولوجيا والمعارف الحديثة والإنترنت وبين هؤلاء الذين يتعلمون تعليما صوريا، ولا يتمـــتعون برصيد معرفي حديث. وتلك الفجوة تعتبر من أكثر الفجوات المرشحة للتفاقم في المستقبل وتهـــدد العدالـــة والتوازن في المجتمع العربي. لذا يجب إعادة النظر في الازدواجية المنتشرة في نظم التعلـــيم وتكاثـــر المدارس الخاصة باللغات الأجنبية ذات المصاريف المرتفعة مقابل تدهور نظم التعليم العـــام التي كانت تشكل التيار الرئيسي للنظام التعليمي MAINSTREAM في الخمسينات والستينات. وكمـــا أشرنا في فقرة سابقة، أن تلك الأوضاع التعليمية المنطقة العربية يؤدى إلى مزيد من الإنفصامية فـــي أســـواق العمـــل وهياكل الأجور، حيث تكون هناك صفوة متميزة " تعليما ومعرفة ولغة"، ترتبط

بوظـــائف متمـــيزة فـــي سوق العمل، هي الأعلى دفعاً والمرتبطة بتيارات العولمة الحديثة (التكنولوجية والمالـــية)، بينما هناك جيش من" أشباه المتعلمين" يكتظ بهم سوق العمل الثانوي حيث البطالة والأعمال المؤقتة ومستويات الدفع المنخفضة، وحيث ترتفع مستويات الحرمان النسبي .

إن كل تلك التحديات تقتضي إعادة نظر شاملة في مجمل السياسات الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية المطبقة حاليا للإقلال من سلبيات العولمه على المجتمعات العربية وعلى تماسك نسيجها الاجتماعي والثقافي والسياسي.

## مراجع البحث


(١ ) الأمم المتحدة، **حالة العالم الاجتماعية ٢٠٠٥**، (نيويورك: ٢٠٠٥)، الملخص التنفيذى.

(٢) المرجع نفسه.

(٣) الدكتور نبيل على والدكتورة نادية حجازى، **الفجوة الرقمية: رؤية عربية لمجتمع المعرفة**، سلسلة عالم المعرفة (الكويت: ٢٠٠٥)، ص ١٢.

(٤) المرجع نفسه، ص ١٣.

(٥) المرجع نفسه.

(٦) الدكتور محمود عبد الفضيل، **من دفتر أحوال الاقتصاد المصرى** (القاهرة: ٢٠٠٣).

(٧) المرجع نفسه.

(٨) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربى آسيا (إسكوا)، **موقع القطاع الهامشى "غير المنظم" ودوره فى تنمية المجتمعات المحلية العربية** (نيويورك: ١٩٩٨).

(١٠) الدكتور على الصاوى (محرر)، **العشوائيات ونماذج التنمية** (القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩٦)، ص ٢٩.

(١١) الدكتورة هبة الليثى، **الفقر وطرق قياسه في منطقة الإسكوا:محاولة لبناء قاعدة بيانات لمؤشرات الفقر**(القاهرة:٢٠٠٥) الملحق الإحصائى.

(١٢) البنك الدولى، **مؤشرات التنمية فى العالم**، (عام ٢٠٠٤).

(١٣) أديب نعمه، مقال "**لو كان الفقر رجلاً لقتله**"، جريدة الحياة، العدد الصادر بتاريخ ١٣ تشرين الثانى نوفمبر ٢٠٠٥.